الأمم المتحدة

A/C.6/58/SR.11

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr :.General
2 December 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الحادية عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد باجا ..... (الفلبين)

المحتويات

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: الاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-57133 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: الاتفاقية الدولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر (تابع) (A/58/73 وA/C.6/58/L.2 و8 و9)

١ - **السيد باليسترا** (سان مارينو): قال إن مناقشة الاستنساخ لها آثار قانونية وأخلاقية ومعنوية وطبية ودينية وسياسية. فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة كرسا بشكل واضح لحماية الحياة البشرية وكرامة الإنسان. وهذا هو السبب في أن وفده الذي لديه اعتقاد راسخ بأن أي حظر كامل على جميع أشكال استنساخ البشر هدف يتعين تحقيقه، كان من بين ٥٦ بلداً قدمت مشروع القرار A/C.6/58/L.2. فاستنساخ جنين بشري، بينما يتم التخطيط لموته يضفي صفة مؤسسية على التدمير المتعمد لحياة بشرية في طور التكوين، باسم علاج أو كشف علمي محتمل. وفوق هذا فما لم يكن الحظر شاملاً لن يمكن التحكم في الاستنساخ. ومن شأن أي حظر جزئي أن يسهل الانتشار غير المشروع لمختبرات الاستنساخ لأغراض التكاثر. وعلى أي حال فقد ثبت من استنساخ الحيوانات انخفاض فعالية التقنيات المستخدمة والمخاطر الكبيرة من التشوهات. وقال أخيراً إن وفده لايمكن أن يقبل ببحوث تنتهك كرامة الإنسان، خاصة إذا كان من الممكن إجراء التجارب نفسها مع خلايا جذوع البالغين. ورغم الآراء الكثيرة المتعارضة التي أعربت عنها الدول الأعضاء فإن وفده يظل على ثقة من أن توافق الآراء — الذي هو عنصر أساسي في ضمان الاحترام الكامل لقرارات اللجنة — أمر يمكن بلوغه.

٢ - **السيد رودريغز** (كوبا): قال إن استنساخ البشر لأغراض التكاثر غير مقبول أخلاقياً ويتعارض مع قيم ومثل المجتمع الكوبي، التي تستند أساساً إلى التضامن واحترام كرامة الإنسان. وينبغي ألا تستخدم التكنولوجيات الحيوية إلا لفائدة الاحتياجات الصحية والبشرية المشروعة الأخرى للإنسان ومن أجل التنمية المستدامة. وعلاوة على هذا فالبشرية لم تتوصل بعد إلى السيطرة على عمليات الاستنساخ؛ فقد ولدت الحيوانات المستنسخة بتشوهات قاسية. ولذا يصبح من غير الأخلاقي وغير المقبول ضميرياً تعريض البشر لعملية من هذا القبيل. بل إنه عندما تصبح التقنيات أكثر دقة يظل استنساخ البشر لأغراض التكاثر شكلاً من أشكال السلوك غير المسؤول.

٣ - وإذا كان هناك اتفاق كامل في الفريق العامل حول ما يتعلق باستنساخ البشر لأغراض التكاثر فقد تفاوتت الآراء حول الاستنساخ لأغراض العلاج. ووفده يرى أن على الدول أن تمارس رقابة محكمة على كل أشكال البحوث في مجال استنساخ البشر، ولكن هذا لا يعني فرض حظر كامل على تلك البحوث. حيث أن لهذه البحوث إمكانات كبيرة لحل مشكلة نقل الأعضاء أو زرعها أو استبدال الخلايا المخية في حالة حدوث أمراض تفسخية كمرض الزهايمر. ولذا فوفده قرر أن ينضم إلى مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.8 الذي يسلم بضرورة فرض حظر على الاستنساخ لأغراض التكاثر إلى جانب فرض قيود شديدة على الأشكال الأخرى لاستنساخ البشر.

٤ - **السيد باريغا** (ليختنشتاين): قال إن المأزق الذي يواجه اللجنة بشأن هذا البند أمر مؤسف. فالمسائل التي

أثارها البند أبعد من أن تكون مسائل قانونية بحت، وفي ضوء تفاوت الآراء يرى وفده أن حماية حياة الإنسان وتقليد توافق الآراء في اللجنة يتحققان على أفضل وجه بإعادة اجتماع اللجنة المخصصة للاتفاقية الدولية بشأن استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وينبغي أن تعطى لتلك اللجنة ولاية تكفي للتوصل إلى توافق في الآراء وتصف بعبارات عامة المجالات التي لا يزال الجدل حولها كبيراً. وإذا كان عرض المواقف الوطنية بعد عامين من المناقشة قد استنفد فلا يمكن القول بذلك نفسه عن استكشاف سبل جديدة لسد الثغرات بينها. فبوسع اللجنة المخصصة أن توفر محفلاً لذلك الاستكشاف. وسيكون من المؤسف أن تضطر الوفود للإجابة على هذه الأسئلة الموضوعية بمجرد "التأييد" أو "المعارضة" أو "الامتناع عن التصويت".

٥ - **السيدة وودسون** (المملكة المتحدة): قالت إن وفدها وإن كان يعارض تماماً استنساخ البشر لأغراض التكاثر الذي هو إساءة فظيعة للعلم، إنما ينظر إلى الاستنساخ لأغراض العلاج من زاوية أخرى، من حيث أنه ينطوي على إيجاد جنين جديد عن طريق الاستبدال النووي للخلية لأغراض البحوث في مجال الأمراض الخطيرة. وما أن ينشأ ذلك الجنين من خلية واحدة ليصل إلى مرحلة الخلية البلاستولية- وهي مجموعة مجهرية من نحو ١٠٠ خلية- حتى تستعاد الكتلة الداخلية للخلايا الجذعية. وتتيح هذه الخلايا الجذعية إمكانات هائلة لاستنباط علاجات جديدة للأمراض التفسخية غير القابلة للعلاج حالياً.

٦ - ويجادل بعض المعارضين للاستنساخ لأغراض العلاج في أن الخلايا الجذعية البالغة ستكون لها هذه الفعالية. غير أن هذا الرأي لم تؤيده الأوساط العلمية الدولية. وقد صدر بيان مشترك من ٦٣ أكاديمية علمية من جميع أرجاء العالم- بما في ذلك الأكاديمية الوطنية للعلوم بالولايات المتحدة- طالب بفرض حظر على استنساخ البشر لأغراض التكاثر ولكن ليس على الاستنساخ لأغراض العلاج على أساس أن الخلايا الجذعية تحدث في كل الأعمار، ولكن تعددها ووفرتها يتناقصان تدريجياً مع العمر. وفي حين أن الخلايا الجذعية للجنين يمكن أن تنتج أي خلايا تخصصية من الخلايا التخصصية المائتين التي تشكل جسم الإنسان فالأجسام البالغة يمكن أن تنتج خلية واحدة أو عدداً محدوداً من هذه الخلايا. ويقول البعض أن الخلايا الجذعية البالغة ثبت تكاثرها بمقدار كاف بحيث لاتدعو الحاجة إلى أجنة بشرية مبكرة جداً، غير أن القرائن العلمية لا تؤيد هذا الرأي.

٧ - واستطردت قائلة إن من المبكر جداً القول بدقة بشأن نوع بحوث الخلايا الجذعية التي تأتي بالمنافع القصوى. ولذا فوفدها يرى أن جميع أنواع البحوث ينبغي تشجيعها؛ بل إن وقف البحوث وحرمان ملايين البشر من فرصة العلاج الجديد أمر لا يمكن الدفاع عنه. وصحيح أن الاستنساخ لأغراض العلاج واستعادة الخلايا الجذعية ينطويان على تدمير الجنين. غير أن القول نفسه ينطبق على حالة الإخصاب في الأنابيب وعلى أشكال التحكم في الولادات من قبيل أجهزة منع الحمل داخل الرحم. ولايتفق أخلاقياً ولا فكرياً رفض الاستنساخ لأغراض العلاج مع السماح بالإخصاب في الأنابيب والسماح بالإجهاض.

٨ - ومع ذلك فقرار السماح بالاستنساخ لأغراض العلاج ليس قراراً يمكن أن يتخذه أي بلد باستخفاف. فقد

ظلت قضية البحوث الجنينية تناقش في المملكة المتحدة من جانب الجمهور والبرلمان لأكثر من عشرين عاماً. وتتضمن تشريعات المملكة المتحدة نظاماً من أكثر النظم إحكاماً وشمولاً لتنظيم هذه العملية في العالم: فكل البحوث الجنينية في القطاعين العام والخاص تخضع لاستعراض لكل حالة على حدة ولا يرخص بها إلا لأغراض محدودة. فلا يسمح لأي بحث على الأجنة التي يزيد عمرها عن ١٤ يوماً. وفي عام ٢٠٠١ قرر أعضاء البرلمان، بعد مناقشة استمرت عدة أيام، بنسبة ١:٣ من الأصوات في اقتراع حر حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر والسماح بالاستنساخ لأغراض العلاج.

٩ - وأضافت أن وفدها يتفهم تماماً ويحترم الفوارق الثقافية والدينية والاجتماعية التي يمكن أن تؤدي ببلدان أخرى إلى التوصل إلى استنتاجات مختلفة بشأن نوع البحوث التي يمكن أن تلائم أوضاعها الوطنية. والوفد لايرغب في فرض رأيه على البلدان الأخرى. ومع ذلك فلما كان أعضاء كثيرون في الفريق العامل يؤيدون مبدأ السماح بالاستنساخ لأغراض العلاج في البلدان التي بها نظم صارمة وفعالة لتنظيم هذا الأمر يصبح من غير المبرر تماماً فرض حظر على الاستنساخ لأغراض العلاج في البلدان التي توصلت إلى توافق آراء وطني لصالح تلك البحوث، والتي اتفقت وطنياً على إجراءات تنظيمية والتي تعمل من أجل تقديم علاجات جديدة للأمراض الخطيرة. ولذا لايستطيع وفدها إطلاقاً أن يكون طرفاً في أي اتفاقية ترمي إلى استحداث حظر عالمي على الاستنساخ لأغراض العلاج. غير أنه مستعد للعمل من أجل التوصل إلى حظر عالمي على استنساخ البشر لأغراض التكاثر ولذا يسعده أن يشترك في تقديم مشروع القرار A/C.6/58/L.8 الذي يوفر حلاً وسطاً فعالاً بين مختلف المواقف الأخلاقية.

١٠ - **السيد لوبير** (سويسرا): قال إنه ينبغي اتخاذ إجراء منسق وشامل على وجه السرعة للحظر الكامل — وإذا أمكن الحظر الفوري — لاستنساخ البشر لأغراض التكاثر، فهو محظور بموجب الدستور السويسري. ومما يؤسف له أن توافق الآراء في الفريق العامل لم يؤد إلى إكمال العمل في مشروع اتفاقية. وفي غضون ذلك يؤيد وفده مشروع القرار A/C.6/58/L.8 الذي يعد حلاً توفيقياً يراعي شواغل عدد من الوفود. وعلى الأمد الطويل يجب مع ذلك أن تكون أي اتفاقية بشأن هذا الموضوع الهام والدقيق اتفاقية عالمية. وأي ولاية على أساس تصويت منقسم لن تكون مثمرة.

١١ - **السيد أكوستا بونيلا** (هندوراس): قال إن استنساخ البشر، أياً كان غرضه، يؤثر على المجتمعات جميعاً. ولا يمكن لأي بلد أن يتنصل من مسؤولية الإعراب عن وجهة نظره في ضوء تشريعاته الوطنية ومعتقداته الدينية وعقائده الأخلاقية العميقة. وهندوراس ليس بها حالياً أي تشريع محدد يتصل بالاستنساخ. واستجابة لمشروع القرار A/C.6/58/L.2 فإنه يؤيد مع ذلك تأييداً كاملاً البيان الذي أصدره الكرسي الرسولي بأن من شأن حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر غير العلاجية أن يسهل إنتاج حياة أدمية لغرض استخدامها وتدميرها من أجل البحوث العلمية. فمستقبل البشرية أصبح في خطر. وقد تبين من المناقشة أن المجتمع الدولي ليس مستعداً للآن لاتخاذ أي قرار بهذا الحجم. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإن ٥٤ بلداً فحسب هي التي استحدثت تشريعاً محدداً بشأن هذا

الموضوع مما يبين أن أي قرار سوف يكون سابقاً لأوانه فإقرار حظر تام هو لهذا السبب السبيل الوحيد الممكن.

١٢ - **السيد أورتوزار** (شيلي): قال إن انتهاك كرامة الإنسان لاينشأ من مفهوم الاستنساخ في حد ذاته، ولا من أن جينات أي فردين تكون متماثلة، حيث لايوجد حط بهذه الكرامة في التوائم التي تتماثل فيها الجينات، بل يكون الحط في الاستخدام الذي تتعرض له الكائنات البشرية المستنسخة. وقد انتهكت الكرامة الإنسانية عندما يضطر أدمي إلى حمل الهوية الجينية نفسها التي خلقت بها حياة بشرية أخرى لكي يمكن تدميرها. وبعبارة أخرى فإن التمييز بين استنساخ البشر لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج تمييز اصطناعي، وإن كان هذا النوع الثاني انحرافا عن إمكانية تنمية الأول. ولذا يصبح من غير العلمي ولا المنطقي تقبل أي شكل من هذا التمييز. وينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي اتفاقية شاملة تحظر استنساخ البشر وتنشئ آليات فعالة لمعاقبة الذين ينتحلون الحق في الحكم على مصير إنسان آخر. ولايمكن إنكار العامل الأخلاقي لأي اعتبارات أخرى كحرية البحث التي يمكن توفيرها باستخدام تقنيات أخرى والتوصل إلى نتائج أقل قابلية للجدل من تلك التي ينطوي عليها تدمير جنين أو نسيج. ولهذا السبب فإن وفده كان من بين مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.2. أما مشروع القرار الآخر - A/C.6/58/L.8 - فقد أبقى على النوعين من الاستنساخ وترك القرار للدول فرادى ومن ثم يضيع فرصة وضع معيار دولي.

١٣ - **السيد موانداموا** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن اللجنة ينبغي أن تعكس المناقشة في الفريق العامل وأن تسير بحذر في موضوع يؤدي إلى درجة عالية من الجدل والانقسام. ووفده يؤيد من جانبه وضع اتفاقية تفرض حظراً شاملاً على استنساخ البشر لأغراض التكاثر والعلاج معاً. ولما كانت التكنولوجيا المستخدمة واحدة في الحالتين فالحظر على استنساخ البشر لأغراض التكاثر يعطي إشارة خاطئة لأنه يأذن ضمناً بإنشاء وتدمير أجنة بشرية من أجل التجارب. ولابد أن تنشأ حالة من الشك في الناحية القانونية. وليست محاولة التمييز بين النوعين من الاستنساخ إلا مجرد محاولة لإخفاء الواقع وهو أن الحياة البشرية تنشأ بغرض تدميرها من أجل إنتاج خلايا جذعية جنينية أو إجراء تجارب أخرى. فوفده يشترك في الرأي بأن كرامة الإنسان لاتسمح باختبار الأجنة البشرية بغض النظر عن الأهداف. ثم إن استنساخ الحيوانات قد أفضى دائماً إلى نتائج تمثلت في تشوهات خطيرة.

١٤ - وإلى جانب الجدل الأخلاقي القوي ضد الاستنساخ فإن لدى بلدان نامية أسباباً قوية أخرى مساوية لتفضيل الحظر الكلي منها أن: الموارد الضخمة التي تنفق على الاستنساخ ينبغي في الواقع أن تحول إلى الأزمات الحقيقية التي تواجه تلك البلدان. وعلى سبيل المثال فإن أفريقيا جنوب الصحراء تواجه حالياً جائحة الإيدز والعدوى بفيروسه. وأصبحت الملاريا والسل تقاومان بشكل متزايد العقاقير الموجودة. ثم إننا لو أخذنا في الاعتبار المعدات المستخدمة فإن معظم البلدان النامية لن تتمكن من المشاركة في أي جانب تكنولوجي من هذا العمل. وسوف تقتصر مشاركتها على أن النساء بها سيتقلص دورهن ليصبح مجرد توريد للأجنة للبلدان المتقدمة في ظروف استغلالية. فبعد استخراج الأجنة تترك هذه النسوة دون أي رعاية أو متابعة.

١٥ - وأضاف أن الكرامة الإنسانية هي مصدر كل الحقوق وقد أقر بذلك في مختلف صكوك حقوق الإنسان. كذلك لابد من الاعتراف بهذه الكرامة في حالة الاستنساخ وسيكون لفرض حظر شامل على استنساخ البشر تأثير رادع للأفراد والدول الذين يرغبون في متابعة البحوث التي تتضمن استنساخ البشر.

١٦ - **السيد بورغيني** (موناكو): قال إن موناكو وإن لم يكن لديها تشريع خاص يعالج مسألة الاستنساخ فإن لجنة موناكو المعنية بالأخلاقيات في البحوث الحيوية الطبية أوصت في تموز/يوليه ٢٠٠٣ بفرض حظر كامل على كل أشكال استنساخ البشر. واعتمدت الحكومة ذلك الموقف رغم أنها تسلم بأن للدول القدرة اللازمة لفرض ضوابط صارمة على بحوث الاستنساخ. ولذا فوفده يؤيد وضع اتفاقية تفرض الحظر الشامل حيث ستكون من فوائدها حماية البلدان التي تفتقر إلى تشريعات محددة. ومع هذا ففي ضوء إلحاح الموضوع تؤيد موناكو مشروع قرار يتيح التوافق في الآراء. وهو يرجو أن تتمكن الجمعية العامة من أن تمنح اللجنة المخصصة ولاية محددة.

١٧ - **السيد مدرك** (المغرب): قال إن استنساخ البشر لأغراض التكاثر يشكل انتهاكاً غير مسبوق لكرامة الإنسان ولا يمكن قبوله بأي شكل من الأشكال. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتصرف على وجه الاستعجال من أجل وضع تشريع ملائم يحظر أي اتجاه إلى قلب القيم الأساسية للأسرة. ولئن بدا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن استنساخ البشر لأغراض التكاثر جانب جديد ومقلق من جوانب التكنولوجيا الحيوية، فثمة تباعد في الآراء بشأن كيفية العمل في هذا المضمار. ولذا فهو يناشد الوفود لأن تتجاوز خلافاتها وتعجل بالتفاوض على نص. فالعجلة ضرورية لأن الطريق واضح أمام المختبرات التي عكفت بالفعل على البحوث في مجال استنساخ البشر. ومع ذلك يجب أن تكون أي اتفاقية في هذا الشأن ملزمة وينبغي أن تعاقب على أي بحوث في مجال الاستنساخ كذلك ينبغي أن يعتمد النص بتوافق الآراء؛ وأن يكون بوسع المجتمع الدولي الكلام بالإجماع حين يتعلق الأمر بالقيم العالمية. ومن شأن توافق آراء كهذا أن يبعث برسالة قوية إلى الذين يسعون من أجل الربح من الفراغ القانوني الراهن. وفي غضون ذلك فإن وفده يؤيد عقد اجتماع للجنة المخصصة مرة أخرى في عام ٢٠٠٤.

١٨ - **السيد غراي - جونسون** (غامبيا): قال إن اللجنة ينبغي أن تتفق على رأي واحد بالنسبة لضرورة وضع اتفاقية دولية شاملة. فالمناقشة أثارت مسائل أخلاقية أساسية، ووفده غير مستعد للتخلي عن مسؤوليته أو لتغيير موقفه الذي أعلنه قبل عام كامل. فاللجنة ينبغي أن تتلافى اتخاذ قرارات يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على مستقبل البشرية، وتترك الباب مفتوحاً أمام تجارب متهورة تمس الحياة البشرية وتقلب البويضات والأجنة البشرية إلى سلعة. فأي نشاط في الاستنساخ، إنجابياً كان أم علاجياً، يمكن أن يمس كرامة الإنسان ووجوده ذاته ينبغي أن يقاوم بصرامة. ولن يخسر أي طرف إذا أخذت اللجنة وقتها لاعتماد اتفاقية دولية شاملة تضع جميع الضمانات المطلوبة من سوء التصرف. ولذا يحث وفده على اعتماد مشروع القرار A/C.6/58/L.2 بشأن اتفاقية دولية لمكافحة استنساخ البشر.

١٩ - **السيد محبوباني** (سنغافورة): قال إن القضية المطروحة للمناقشة تختلف جذرياً عن الروتين. فاللجنة تدخل إلى أرض مجهولة المعالم وتواجه بمسؤولية مضلعة. فهي تحتاج إلى كل الذكاء والتصور بما يمكنها من التوصل إلى فهم مشترك. ومع ذلك فمن السهل تحديد توافق الآراء على بضع نقاط. وتتقاسم جميع الوفود، بلا استثناء، الرأي الذي يقول إن الحياة البشرية مقدسة، وأنه يتعين رسم خط فاصل حاد بين التجارب مع الحيوانات والتجارب مع الحياة البشرية. وثانياً فمن المتفق عليه بالإجماع أن استنساخ البشر لأغراض التكاثر خطأ وينبغي أن يحظر، لمنع أي صعلوك علمي من الاستفادة من الثغرات الموجودة في القانون الدولي. وهناك كذلك مفهوم مشترك على أن القضية المطروحة قضية أخلاقية وليست سياسية. فينبغي أن يسعى أعضاء اللجنة إلى ضمان أن يصدر حكمهم على الموضوع من حيث مزاياه وألا يتأثروا بالتحالفات الثنائية السياسية. وهو يحث الوفود على ترك كل الاعتبارات السياسية والتركيز على البعد الأخلاقي في القضية. وأضاف أن هناك أيضاً اتفاقاً أساسياً على مبدأ احترام التنوع الثقافي والديني الواسع بين البشر. والتحدي المطروح أمام اللجنة هو أن تعكس كل الآراء وألا تحاول إقحام حل لا يعكس إلا رأياً واحداً.

٢٠ - وبينما يتفق الجميع على أن الحياة البشرية مقدسة، فإن الخلاف حاد بالنسبة إلى الوقت الذي يقال إن الحياة البشرية تبدأ فيه، فالبعض يحدد التاريخ بالميلاد والبعض الآخر بانقضاء ٤٠ يوماً بعد الحمل وهناك آخرون يحددون ذلك باحتمال تكون أدنى الخلايا. كذلك هناك تباعد في الآراء بالنسبة إلى القيم أو الحقوق والأخطاء في الاستنساخ لأغراض العلاج. ويأتي جزء من هذا الارتباك من استخدام كلمة ''جنين''. فقد ميزت بعض الوفود بين الجنين والحياة البشرية، بينما رأى آخرون أن الجنين يعني بالضرورة حياة بشرية. وهناك متسع للمناقشة ولكن يبدو أن تباين الآراء سيظل قائماً وينبغي ألا يفرض أي رأي بعينه على الآخرين جميعاً. ومن الناحية النظرية فإن بوسع اللجنة أن تتوصل إلى قرار عن طريق التصويت، ولكن ينبغي ألا يكون هناك في نهاية المطاف أقل من توافق في الآراء.

٢١ - وأضاف أن وفده يعرب عن سعادته لأن كوستاريكا لدى عرضها مشروع القرار بشأن استنساخ البشر، استشهدت بأحد العلميين المبرزين لأن وفده يرى أيضاً أن آراء العلميين المسؤولين من العالم ينبغي أن تحظى بالاهتمام. وفي اجتماع للفريق العامل عرض وفده بياناً بشأن استنساخ البشر أعده الفريق المشترك بين الأكاديميين والمعني بالقضايا الدولية (IAP)، الذي يمثل أكثر من ٦٠ أكاديمية علمية في دول من كل قارات العالم، يبين توافق آراء واسع المدى في الأوساط العلمية علي أن استنساخ البشر لأغراض التكاثر ينبغي أن يحظر ولكن يسمح باستمرار الاستنساخ لأغراض العلاج. فإذا كان هذا الفريق الكبير من العلميين الذين تعين عليهم أن يبحثوا القضايا الأخلاقية في الاستنساخ لأغراض العلاج علي أساس يومي استطاع التوصل إلى اتفاق جماعي، فإن من المفيد الاستماع إلى آرائهم.

٢٢ - **الرئيس:** قال إنه قد عرض مقابلة مقدمي مشاريع القرارات المختلفة سعياً إلى تعزيز التوصل إلى حل توفيقي.

٢٣ - **السيدة جاديس** (نيوزيلندا): قالت إن وفدها يؤيد التقدم العلمي في ميادين التكنولوجيا الأحيائية والجينات بطريقة تكفل احترام حقوق الإنسان، ولصالح الجميع.

ونيوزيلندا تشاطر الأوساط الدولية شواغلها بشأن تأثيرات حقوق الإنسان في استنساخ البشر وتسلم بضرورة التوصل إلى تنظيم واضح. وأضافت أن البرلمان النيوزيلندي يدرس حالياً تشريعاً بشأن وضع إطار شامل لتنظيم التكنولوجيات المتعلقة بالإنجاب البشري، بما في ذلك حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر باعتباره مرفوضاً أخلاقياً ومناقضاً لكرامة الإنسان. ولذا فوفدها يرحب بالتقدم المحرز في إجراء مفاوضات دولية لحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر. ومع ذلك فالفرصة لم تتح له بعد لاختتام النظر في الاستنساخ للأغراض العلاجية والبحثية، التي يحتمل أن تؤثر في تخفيف معاناة البشر، ولا يمكنه أن يؤيد البدء في مفاوضات بشأن توسيع الحظر على جميع أشكال الاستنساخ وأي مفاوضات دولية بشأن اتفاقية تتصدى لاستنساخ البشر يجب أن تؤيد بأوسع توافق ممكن في الآراء لأن النتيجة لن تكون لها قيمة إلا إذا كان الأمر مقبولاً عالمياً. وتوافق الآراء هذا لن يمكن التوصل إليه إلا إذا اعتمد المجتمع الدولي نهجاً متدرجاً. ووفدها يرحب باقتراح الرئيس مقابلة مقدمي مشاريع القرارات.

٢٤ - **السيد ماكاريوتس** (بولندا): قال إن وفده يعرب عن شكره لفرنسا وألمانيا لمبادرتهما التي جاءت في وقتها بشأن قضية استنساخ البشر، التي أثارت بالفعل تحديات أخلاقية وأدبية وقانونية وطبية في آن واحد. وبعد دراسة دقيقة قررت بولندا تأييد فرض حظر على استنساخ الأجنة البشرية لأي غرض من الأغراض، إيماناً منها بأن الفرق بين استنساخ البشر لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج أو بحوث الاستنساخ من الناحية الأخلاقية لا يوجد إلا في الهدف من الإجراء. والاكتفاء بحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر دون حظر الاستنساخ للبحوث، إنما يعني السماح بإنتاج أرواح بشرية فردية بنية تدميرها من أجل البحوث العلمية. وهناك نوعان من الاستنساخ مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ولايحقق إلا الحظر الكامل الهدف المؤيد عموماً وهو حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وفي مباحثات القرن الحادي والعشرين التي تنظمها اليونسكو طرح المدير العام لليونسكو مسألة شرعية إنشاء أجنة يوقف نموها وتتعرض، وخاصة في حالة المرأة الفقيرة، إلى خطر أن يتحول جسم الأنثى إلى سلعة لإنتاج بويضات لاحصر لها تلزم لذلك الإجراء.

٢٥ - واضاف أن موت النعجة دوللي، وهي أول حيوان ثديي يستنسخ أعطى شيئاً من المهلة، حتى وإن طرح أسئلة كثيرة عن تأثيرات الاستنساخ على الأجسام العضوية المستنسخة. وقد نصت اتفاقية مجلس أوروبا لحماية حقوق الإنسان وكرامة الكائن البشري فيما يتعلق بتطبيق علم الأحياء والطب (اتفاقية حقوق الإنسان والطب الحيوي) في مادتها ٢٨ على أن المسائل الأساسية التي تطرحها التطورات في علم الأحياء والطب ينبغي أن تكون موضوعاً لمناقشة عامة. وأتيحت للجنة فرصة مناقشة استنساخ البشر قبل أن يواجهنا أمر واقع. فعلى اللجنة ألا تفوت هذه الفرصة. وينبغي ألا يحول عدم التوصل إلى توافق في الآراء في الفريق العامل دون تقرير اللجنة عقد اجتماع اللجنة المخصصة مرتين في عام ٢٠٠٤ لمواصلة المناقشة في قضية استنساخ البشر. وفضلاً عن هذا ينبغي أن تدعو الجمعية العامة الدول، انتظاراً لاعتماد وتنفيذ صك دولي ملائم ملزم، إلى أن تعتمد على الصعيد الوطني حظراً لكل أشكال استنساخ البشر

ووقفاً مؤقتاً لكل أنواع الاستنساخ، إن لم تكن قد فعلت ذلك من قبل.

٢٦ - **السيد الباسيتى** (إسبانيا): قال إنه على الرغم من أن توصيات الفريق العامل هي توصيات العام السابق نفسها فإن اللجنة ينبغي ألا تخضع لإغراء تأجيل القرار مرة أخرى. فلا يمكن تكرار هذا الحل إلى مالا نهاية فمن شأنه أن يقوض مصداقية الأمم المتحدة. ثم إن الحاجة لتنظيم الاستنساخ على الصعيد العالمي أصبحت حتمية لمنع استنساخ البشر.

٢٧ - ومع هذا لا ينبغي أن يدفع الاستعجال اللجنة إلى اعتماد ولاية متسرعة وغامضة بلا مبرر. ويمكن للجنة المخصصة أن تطلب إطاراً واضحاً وقاطعاً لجهودها الرامية إلى إعداد مشروع اتفاقية. فوفده يعرب عن سروره لملاحظة أن الموقف الحازم الذي وقفه منذ البداية، والذي تجسد في مشروع القرار A/C.6/58/L.2 نال قرابة ٦٠ مؤيداً وأشار عدد كبير من الدول غير المشتركة في تقديمه إلى الاستعداد لتأييده. ووفده يطالب جميع الدول التي تحظر قوانينها الوطنية استنساخ البشر بأي شكل من الأشكال أن تواصل العمل نحو التوصل إلى اتفاقية توفر إطاراً إلزامياً مرجعياً للمجتمع الدولي بأسره.

٢٨ - **السيد بوفواز** (البرتغال): قال إن وفده يؤكد تأييده لمشروع القرار A/C.6/58/L.2. فالأجنة البشرية تستحق الحماية باعتبارها أرواحاً آدمية على الصعيدين الأخلاقي والعلمي. وقد نصت اتفاقية مجلس أوروبا بشأن حقوق الإنسان والطب الحيوي، المادة ١٨، الفقرة ٢ على أن إنشاء أجنة لأغراض البحوث أمر محظور. ولم يعد التساهل المتبادل الذي يحتاجه المجتمع فيما يتعلق بشتى النهج الفلسفية والأخلاقية يطبق حين يتعلق الأمر بحقوق الإنسان وكرامته، وخاصة الحق في الحياة. ولايمكن في أي ظرف من الظروف أن يوافق وفده على المخاطرة بكرامة المرأة — فالمنتمون إلى البلدان النامية سيكونون هم الأكثر عرضة للخطر— بمعاملتها باعتبارها مجرد مورد للبحوث العلمية. ولايمكن بغير حظر جميع أشكال الاستنساخ، بما في ذلك الاستنساخ لأغراض العلاج ، أن نتقي تلك المخاطر.

٢٩ - **السيد ستانسلاوس** (غرينادا): قال إن وفده يشترك في تقدم العلم لخير البشرية، ولكنه يرى عدم السماح للتكنولوجيا بأن تتجاهل البشرية. فالحكمة مما يسمى الاستنساخ لأغراض العلاج أو التجريبي هي تدمير حياة جنين بشري أنشأ في الأنابيب لأغراض جني خلايا جذعية، من أجل إنقاذ أرواح. والجنين البشري هو بدايات الحياة؛ وتدميره عمداً انتهاك لكرامة الإنسان. والفرق بين الاستنساخ لأغراض العلاج واستنساخ البشر لأغراض التكاثر يكمن أساساً في الهدف من الإجراء. ولذا فإن وفده يؤيد إعداد اتفاقية دولية شاملة تحظر استنساخ الأجنة البشرية للأغراض الإنجابية والعلاجية معاً. وبدلاً من ذلك فهو يدعو إلى الاستخدام الأقل إثارة للمشاكل للخلايا الجذعية البالغة من الدم وأنسجة المخ والمشيمة البشرية والأجنة من الإجهاض التلقائي والولادات الميتة.

٣٠ - **السيد مونغكولنافين** (تايلاند): قال إنه بينما يحترم الآراء التي أعربت عنها الوفود جميعها، فإنه يلاحظ أيضاً أن ملايين ضحايا الأمراض الخطيرة يمكن أن يستفيدوا من تجارب الاستنساخ لأغراض العلاج. ولذا فهو يؤيد بيان ممثل بلجيكا في اليوم السابق. وتؤيد تايلاند فرض حظر على

استنساخ البشر لأغراض التكاثر وقد حظرت اشتراك باحثيها في ذلك النشاط، بينما أصدر المركز الوطني للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية في تايلاند مبادئ توجيهية للبحوث في ميدان الاستنساخ لأغراض العلاج. وهو يشجع جميع الوفود على حل خلافاتها بحيث يمكن صياغة اتفاقية عالمية التطبيق تحظر استنساخ البشر.

٣١ - **السيدة ميلر** (السويد): قالت إن نتائج مناقشات الفريق العامل واستمرار المناقشات في اللجنة جاءت مخيبة لآمال معظم الوفود؛ فقد جعل تباين الخلفيات والقيم والمعتقدات وتعقيدات العلم التي تنطوي عليها هذه المسألة من المستحيل التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن قضية الاستنساخ. فينبغي أن تعكس أي ولاية تفاوضية التنوعات في العالم المعاصر. ومن شأن التفاوض على ولاية تفتقر إلى توافق الآراء أن يستبعد الدول نفسها التي لديها المعرفة العلمية بتقنيات الاستنساخ؛ فلا تستطيع إطلاقاً أن تضع معايير ملزمة عالمياً.

٣٢ - والسويد تعيد النظر في تشريعاتها بشأن القضية قيد المناقشة. وقد اقترحت لجنة برلمانية فرض حظر قاطع على استنساخ البشر لأغراض التكاثر والتنظيم الصارم للاستنساخ لأغراض العلاج، بما في ذلك اشتراط الموافقة المسبقة من لجنة أخلاقية. وباعتبار السويد من مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.8 فإن وفدها يرى أن المشروع يوفر منبراً مشتركاً للمفاوضات في المستقبل. وهي تحث الوفود على التمسك بتقليد اللجنة في توافق الآراء بغية ضمان أن تسفر الولاية عن اتفاقية عالمية تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر وتنظم الاستنساخ لأغراض العلاج.

٣٣ - **السيد كوباياشي (اليابان)**: قال إن وفده شارك في تقديم مشروع القرار A/C.6/58/L.8 معتقداً أنه يمكن، لأنه يتيح فرصة الخيار، أن ينشئ قاعدة عريضة يمكن أن يتم على أساسها التفاوض بشأن اتفاقية يُتقيد بها عالمياً. وينبغي أن تواصل اللجنة استكشاف سبل التوصل إلى توافق في الآراء عن طريق المرونة وسيادة الروح التعاونية؛ وينبغي ألا يُتخذ أي إجراء متسرع بشأن القضية.

٣٤ - **السيد أسانسيو** (المكسيك): قال إن الربط بين العلم المتطور بدرجة عالية، والاعتبارات الأخلاقية والقانونية والاجتماعية يجعل من الصعب تفهم آثار الاستنساخ أو التصدي للقضية دون تبسيط مفرط. ولا ينبغي فرض قيود على البحث العلمي إلا حين تتعرض حقوق الإنسان وكرامته إلى الخطر، كما هو الأمر في الحالة الراهنة. والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة المختصة بالاهتمام الشامل بمسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة استنساخ البشر لأغراض التكاثر؛ ثم إن المجتمع المدني ينتظر من هذه المنظمة أن تحقق نتائج في معالجة شواغله. ولايعتبر وفده أن من المناسب إعادة الموضوع إلى اليونسكو.

٣٥ - وقد عزز إدراج البند ١٥٨ في جدول أعمال الجمعية العامة الحوار بين مختلف الإدارات في حكومته والعلميين والأكاديميين والمجتمع المدني، وعزز المطالبات بأن تصبح المكسيك طرفاً في الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والطب الحيوي والبروتوكول الملحق بها والخاص بحظر استنساخ البشر. والمكسيك تعارض أي شكل من أشكال استنساخ البشر باعتباره انتهاكاً لكرامة الإنسان.

٣٦ - وقال إنه يأسف لأن اجتماعات الفريق العامل كشفت عن نقص في الإرادة السياسية وعن عدم وجود رغبة حقيقية في التوصل إلى صيغة توفيقية. فبناء توافق الآراء مهمة دقيقة تحتاج إلى وقت؛ ولا يمكن إنجازها بالطلب إلى جانب واحد من المناقشة بالتخلي عن معتقداته وخاصة وأن بعض الدول اعتمدت بالفعل تشريعات وطنية في هذه القضية. فلايوجد أي كسب من وراء السعي إلى التفاوض على اتفاقية دون اتفاق مسبق على نطاقها، ومع ذلك فلن يسفر استمرار المواجهة إلا عن فراغ قانوني له آثار خطيرة على حقوق الإنسان. وقال إن وفده منفتح لأي اقتراح يفضي إلى توافق في الآراء.

٣٧ - **السيد مارشيك** (النمسا): قال إن التشريعات النمساوية تحظر جميع أنواع استنساخ البشر. ولذا فحكومته تؤيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حظر شامل على المستوى العالمي على استنساخ البشر، إما بالتفاوض فوراً على حظر من هذا القبيل وإما بالتفاوض أولاً على حظر على استنساخ البشر لأغراض التكاثر ومن ثم، في مرحلة لاحقة على الحظر الكامل؛ ووفده يؤيد أي نهج يبدو محتملاً لتحقيق أسرع النتائج، مع مراعاة أنه لكي تنجح أي اتفاقية دولية، يجب التوقيع عليها والتصديق عليها وتنفيذها من أكبر عدد ممكن من الدول، وقد نجحت اللجنة نجاحاً باهراً في الولايات المعتمدة بتوافق الآراء.

٣٨ - **السيد غوان جيان** (الصين): قال إن الفريق العامل ساعد الوفود في تفهم القضايا ذات الصلة وتفهم مواقف بعضها بعضاً. فتوافق الآراء شرط أساسي لاعتماد أي صك قانوني دولي. وبالنسبة لقضية حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر، يبدو أن توافق الآراء هذا موجود وينبغي أن يبلغ إلى المجتمع الدولي بغية الحيلولة دون ارتكاب أي فعل من هذا القبيل. ومع ذلك فالفروق المتبقية في الآراء بشأن قضية الاستنساخ لأغراض العلاج لا يمكن إغفالها، وهو يرجو أن تتوصل الدول سريعاً إلى أرضية مشتركة. وباعتباره من مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.8 فإنه يؤيد بيان ممثل بلجيكا في اليوم السابق ويحث جميع الوفود على حظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر على أساس الأفكار المعرب عنها في الورقة غير الرسمية المنقحة بالفرنسية والألمانية والمقدمة من الفريق العامل.

٣٩ - **السيد غوتير** (تيمور ليستي): قال إن وفده يساوره قلق عميق إزاء التطورات الأخيرة في مجال التكنولوجيا الحيوية واستنساخ البشر؛ وهو يؤيد مشروع القرار A/C.6/58/L.2 ويعتبر استنساخ البشر لأغراض إنجابية أو تجريبية أمر غير أخلاقي ومناف للآداب ولا مبرر له في أي ظرف من الظروف. وللحفاظ على التوازن بين العلم وكرامة الإنسان، يجب على المجتمع الدولي أن يستخدم أي وسيلة قانونية متاحة له لحظر جميع أشكال استنساخ البشر. وهو يرجو أن تسفر مناقشات اللجنة عن صياغة اتفاقية دولية لمنع استنساخ البشر لأغراض التكاثر، حسبما يتوخاه القرار 93/56 الصادر عن الجمعية العامة.

٤٠ - **السيد أيوغروسينو** (إندونيسيا): قال إن حكومته اتخذت موقفها بشأن هذه القضية بعد تبادل مكثف للآراء اشترك فيه ممثلو وزارة الشؤون الدينية في إندونيسيا ووزارة الصحة بها والقادة الدينيون والأكاديميون ورابطات الأطباء الطبيين وأكاديمية العلوم واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

والمجتمع المدني. وعدم تصدي المجتمع الدولي على أساس الاستعجال لعدم وجود صك ملزم دولياً يحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر في وقت يقوم علميون غير مسؤولين بإجراء هذه التجارب، يكون إجراء غير مسؤول من المجتمع الدولي؛ ومع ذلك فليس من الحكمة أن تفرض الوفود معتقداتها على الآخرين أو تتقاعس عن احترام مبادئ ومعتقدات هي الأساس في تباين المواقف. ووفده يسلم بإمكانية أن تؤدي بحوث الاستنساخ لأغراض العلاج إلى الشفاء من أمراض وتحسين حياة البشر، ولكنه يرى أن هذه البحوث ينبغي أن تنظم تنظيماً صارماً. وهو يشجع مختلف الأطراف على التعاون في البحث عن توافق للآراء بشأن هذه القضية الحساسة.

٤١ - **السيدة ويلسون** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن آراء وفدها معروفة للجميع: فالولايات المتحدة الأمريكية تؤيد وضع حظر على جميع أشكال استنساخ البشر أياً كان الغرض. ولا يستند ذلك الموقف إلى المبادئ الأخلاقية والأدبية فحسب بل وعلى التجربة: فهناك وسائل أخرى لبلوغ الغايات المرجوة، بما في ذلك بحوث الخلايا الجذعية للحيوانات والبالغين.

٤٢ - وقد قيل إن أي توافق للآراء على ولاية تفاوضية واتفاقية يصدق عليها عالمياً أمر هام وأن الإصرار على حظر تام يحول دون التقدم بشأن أي حظر محدود. ومع هذا فمشروع القرار A/C.6/58/L.2 مقدم من ٥٧ دولة؛ وهناك دول أخرى كثيرة لديها تشريعات محلية تتساوق مع الحظر التام بينما لدى دول أخرى شواغل ثقافية ودينية راسخة إزاء قدسية حياة الإنسان وكرامة الإنسان. وجملة تلك الدول الممثلة، وليس ذلك توافق آراء، ولكن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء ترسل رسالة قوية إذا بدأ فريق من هذا القبيل عمله بشأن اتفاقية تحظر استنساخ البشر بالكامل. وفضلاً عن هذا فإذا كان صحيحاً أن لدى اللجنة تقليداً خاصاً بتوافق الآراء فهناك ٤٣ مشروع قانون اعتمدت بالتصويت خلال السنوات التي كانت هي فيها عضواً في اللجنة.

٤٣ - وبالنسبة إلى قضية التصديق العالمي فلا ينبغي أن يتقاعس المجتمع الدولي عن التحرك قدماً لأن دولاً قليلة العدد تريد أن تجني فوائد من صناعة التكنولوجيا الحيوية وأن تحمي مصالحها التجارية في إنتاج وتسويق منتجات الأجنة المستنسخة، كما لا ينبغي للدول القليلة التي لن تصدق على حظر كامل أن تشل الآخرين الكثر الذين يؤيدون الحظر. ولذلك فهي تحث جميع الوفود على أن تنضم إلى مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.2.

٤٤ - **السيد لاكانيلاو** (الفلبين): قال إن وفده يؤيد مشروع القرار A/C.6/58/L.2؛ فالحظر الشامل لاستنساخ البشر هو النهج الوحيد الصحيح بالنسبة للأمم المتحدة. فهذه التكنولوجيا نفسها تستخدم في إنتاج أجنة تزرع في رحم امرأة كما تستخدم في تدميرها أثناء البحوث. ورغبة بعض الوفود — وإن كانت مخلصة — في مراعاة الفوارق في الآراء عن طريق صيغة توفيقية، أدت بها إلى مأزق مفاهيمي؛ ومشروع القرار A/C.6/58/L.8 لن يحظر في الواقع استنساخ البشر لأن الأجنة المنتجة تظل تستخدم في البحوث.

٤٥ - والسماح باستنساخ البشر للأغراض البحثية يؤدي إلى النتيجة غير المرغوبة من إتقان التكنولوجيا التي يمكن كذلك أن تستخدم في إنتاج أطفال مستنسخين. ثم إنه لن

يكون هناك إلا مسألة وقت حتى تنتج ملايين الأجنة البشرية المستنسخة في المختبرات؛ ولن يستطيع أي قدر من التنظيم أن يمنع وصول واحد منها على الأقل إلى رحم امرأة. وقد تتباين الدوافع من النية الجنائية إلى الجائزة المالية بل وإلى ''إنقاذ'' الأجنة المستنسخة، ولكن ولادة طفل مستنسخ واحد يمكن أن تكون أكثر مما ينبغي. ولذا فهو يطالب الوفود بألا تضحي بكرامة الإنسان على مذبح التكنولوجيا الحيوية وأن تتبع نهجاً يتمسك بأولوية كرامة الإنسان، المتوخاة في مشروع القرار A/C.6/58/L.2.

٤٦ - **السيد جاكوفيدس** (قبرص): قال إن قبرص سنت تشريعات تنفذ البروتوكول الإضافي الملحق بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والطب الحيوي بشأن حظر استنساخ البشر وإن وفده يؤيد تماماً وضع اتفاقية دولية تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر، وبذا تؤكد الرأي العالمي القائل إن هذا الاستنساخ غير أخلاقي وغير قانوني.

٤٧ - وأعرب عن شكره لوفدي ألمانيا وفرنسا لاقتراحهما إدراج البند الراهن في جدول أعمال الجمعية العامة ولأفكارهما الواردة في الورقة غير الرسمية التي قدماها إلى الفريق العامل ورأى أن ثمة فائدة كبيرة في النهج الواقعي الذي يتبعه وفد بلجيكا في عرض مشروع القرار A/C.6/58/L.8. وقال إنه في الوقت نفسه يتفهم شواغل مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.2 الكثيرين والبيانات العلمية الهامة التي قدمها وفد كوستاريكا. غير أنه يرى من ناحية التوازن أن النهج العلمي الإضافي يمكن أن يساعد في تحسين المعرفة الطبية وفي تحسين تفهم القضايا العلمية والاخلاقية التي ينطوي عليها هذا الأمر. ثم إنه مقتنع بأن أي ولاية لوضع اتفاقية تنشد العالمية لايمكن إلا أن تقوم على أساس توافق الآراء؛ فالقضية ليست مطروحة لاتخاذ قرار بالأغلبية، وخاصة في ضوء تقليد اللجنة الخاص بالتوفيق وتوافق الآراء.

٤٨ - **السيد موخ** (ألمانيا): تكلم أيضاً نيابة عن فرنسا فقال إن تقديم مشروعي قرارين متنافسين إنما يعكس بأكثر الطرق أسفاً الافتقار إلى توافق الآراء إزاء قضية استنساخ البشر طوال عام ونصف. وقبل ذلك بعامين عندما اقترحت فرنسا وألمانيا إدراج البند في جدول أعمال الجمعية العامة، شجعتا البلدان التي تقدم اليوم مشروع قرار أو آخر، على اتباع نهج توافق الآراء.

٤٩ - وكانت جميع أشكال الاستنساخ قد حظرت في ألمانيا منذ عام ١٩٩٠ ويناقش البرلمان الفرنسي مشروع قانون يحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر وأغراض البحث معاً ويحدد استنساخ البشر لأغراض التكاثر على أنه جريمة ضد الجنس البشري، ومع ذلك فقد عدلت فرنسا وألمانيا مبادرتهما مرتين سعياً منهما إلى استيعاب وفود أخرى ودافعتا عن حلول يمكن أن تؤدي إلى توافق آراء عالمي بدلاً من السعي إلى تصعيد قوانينهما الوطنية وصولاً إلى مستوى عالمي. وهما لم يدفعا إلى إجراء تصويت في عام ٢٠٠٢، حينما كانت أمامهما أغلبية واضحة، وواصلتا تأييدهما للحل التوفيقي المعقول وهو البدء بمفاوضات بشأن اتفاقية واحدة تتصدى لجميع أشكال الاستنساخ.

٥٠ - ورغم أن القضية المتعلقة بالاستنساخ ملحة بدرجة بالغة، فلا يزال التوصل إلى "توافق آراء فيما بعد" هو المفضل على "التصويت الآن". فتوافق الآراء هو السبيل الوحيد

للتوصل إلى صك عالمي ملزم في عصر يتطلع، بالتحديد إلى العالمية. فمن العسير تقبل التوفيق في مجال محفوف باعتبارات أخلاقية، ولكن الفشل في التوفيق لن يرسل إلا رسالة مقلقة إلى العالم العلمي تقول "إفعل ما شئت".

٥١ - **السيدة ماتيكان** (ليسوتو): قالت إن وفدها باعتباره من مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.2 يعيد تأكيد أن الحظر الشامل والكامل لاستنساخ البشر هو الطريق الصحيح الذي يتبع. ومما يثلج الصدر أن هذا الاعتقاد متقاسم بين الأمم من مختلف مناطق العالم، كما يظهر ذلك في القائمة الطويلة لمقدمي مشروع القرار. فهذا التأييد العريض لابد أن يزيل الانطباع بأن النهج المتبع في مشروع القرار يرمي إلى قمع وعدم احترام آراء الآخرين المعارضة.

٥٢ - وكما أوضحت السلطات مراراً في هذا الموضوع فإنه لاجدوى من الفصل بين استنساخ البشر لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج. فالفرق الوحيد بينهما يتعلق بمصير الجنين: ففي الإجراء الأول يسمح للجنين بالنمو والتطور بينما في الاجراء الآخر يدمر الجنين. وإذا طرحنا المسائل الأخلاقية المزعجة جانباً وهي أن العالم يحتاج إلى الموافقة على الاستنساخ لأغراض العلاج، فعلى المدى البعيد يفتح هذا الاستنساخ الباب لاستنساخ البشر لأغراض التكاثر أو ما شابهها في السر.

٥٣ - وفي بداية مناقشة بحوث الاستنساخ كان ثمة توافق آراء عريض ضد إنشاء واستخدام أجنة بشرية للبحوث. وبعد ذلك بأعوام قليلة حدث مع هذا تحول محير في الآراء وأصبح الناس أنفسهم يضغطون حالياً من أجل التجارب على الأجنة البشرية. وذلك يوضح أخطار الضغوط من التنمية العلمية. فقد كان هناك لزمن طويل نطاق للعلم في التقليل من قيمة البشر ليصبحوا مجرد عينات، وجاءت الآن فرصة غير مسبوقة للوصول إلى ذلك. وسيستمر الضغط دائماً على الاستفادة من هذه الفرصة بغض النظر عمن يتعرض للخطر. والتحدي الأعظم الذي يواجه المجتمع الدولي هو رسم خط يفصل بين فوائد العلوم البيولوجية والحض من جانب فريق آخر من الناس على تعظيم قدراتهم المكتشفة حديثاً على حساب إخوانهم الآدميين الآخرين.

٥٤ - **السيدة تيلليان (اليونان)**: قالت إن الوفد البلجيكي قدم مشروع القرار A/C.6/58/L.8 كحل توفيقي يمكن أن يؤدي إلى خروج اللجنة من مأزقها في قضية استنساخ البشر. والهدف الأساسي من المشروع هو إعداد اتفاقية واحدة تعالج مسألتي استنساخ البشر لأغراض التكاثر والأشكال الأخرى من استنساخ البشر. وذلك النهج يعكس رغبات الكثير من الوفود.

٥٥ - فمشروع القرار يرمي إلى فرض حظر عالمي على استنساخ البشر لأغراض التكاثر. وكان هذا الحظر قد حظي بالدعم على النطاق العالمي وتضمنته حالياً التشريعات المحلية في معظم الدول. والمشروع ينظم قضية الاستنساخ لأغراض العلاج باشتراط أن تحظر الدول هذا الاستنساخ فوراً أو أن تصوغ مبادئ توجيهية صارمة لتنفيذ تلك الأنشطة. وهذا الطلب ضروري لكي نحمي معظم القيم المرعية لكرامة الإنسان.

٥٦ - وقد روعي في مشروع القرار الأبعاد الأخلاقية والسياسية في المناقشة الدولية لاستنساخ البشر وهو يسعى إلى إيجاد أرضية مشتركة. وقد فعلت هيئات دولية كثيرة

الشئ نفسه ونجحت في إنتاج وثائق قانونية هامة بشأن هذه القضية.

٥٧ - وأضافت أن مجلس أوروبا المعقود على المستوى الإقليمي، واليونسكو على الصعيد الدولي أعدا صكوك دولية هامة أقامت ارتباطاً وثيقاً بين استنساخ البشر وحقوق الإنسان. ومن السمات الأساسية لتلك الصكوك احترام الفوارق الثقافية والفلسفية أو الدينية الموجودة في قضية استنساخ البشر والغموض المتراكم بشأن تفسيرات الأحكام المتعلقة بالاستنساخ لأغراض العلاج.

٥٨ - **السيد نيسي** (إيطاليا): قال إنه لما لم يكن هناك فرق حقيقي علمي أو تكنولوجي بين الاستنساخ لأغراض التكاثر والاستنساخ لأغراض العلاج، فإن وفده يعتبر أن جميع أشكال استنساخ البشر ينبغي أن تحظر. فكل دولة تؤيد الحظر على الاستنساخ لأغراض التكاثر للبشر؛ ومن ثم فاعتماد اتفاقية دولية لاتحظر إلا استنساخ البشر لأغراض التكاثر لا يعني إلا توضيح الواضح. فالذي ينبغى حظره هو الإنتاج الاصطناعي لأجنة بشرية لأغراض تختلف عن الأغراض التي تخلق من أجلها الأجنة البشرية طبيعياً.

٥٩ - وفي بداية دورة الفريق العامل في شباط/فبراير ٢٠٠٢ طلب إلى العلميين المدعوين إلى الاجتماع بيان ما إذا كان الجنين البشري يمكن استخدامه لأغراض علاجية دون تدميره. فلو كان صحيحاً أن اللجوء إلى استغلال الأجنة البشرية ضروري لأن الخلايا الجذعية الجنينية أقل تخصصاً من الخلايا الجذعية البالغة، فمن غير الواضح السبب في أن العلميين لم يركزوا على موضوعات بحث أخرى مثل الخلايا الجذعية السُرية فهي حسب الأوساط العلمية شديدة الشبه بالخلايا الجذعية الجنينية. وباعتبار وفده من مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.2 فإنه سيصوت لصالحه إذا طرح للتصويت؛ ويعرب وفده في الوقت نفسه عن تقديره للرئيس لما يبذله من جهود لتيسير التوصل إلى حل مقبول من جميع الوفود.

٦٠ - **السيد ثيام** (السنغال): شدد على تعقيدات القضايا المطروحة بسبب استنساخ البشر في سياق يرتبط التقدم العلمي فيه ارتباطاً وثيقاً بالشواغل المشروعة المتعلقة بالحفاظ على كرامة الإنسان. فلا يمكن أن يكون هناك مجال للاعتراض على التقدم وعلى المزايا الطبية المستقاة منه. ولهذا السبب فإن وفده يعرب عن الامتنان لجميع الوفود التي قدمت مشاريع القرارات المتعلقة باستنساخ البشر لأغراض التكاثر إلى اللجنة، وخاصة الوفود التي أعربت عن أملها في إخراج اللجنة من مأزقها. وفي الوقت نفسه فمن الضروري التأكيد على أن المجتمع الدولي يستطيع بعد التوصل إلى اتفاق على مشروع اتفاقية واحد أن يتجنب كارثة تعريض عدد لايحصى من الكائنات البشرية إلى التدمير فى المختبر. وهذا الخطر ليس افتراضياً: فثمة توقع فعلي لأن تجند أعداد كبيرة من النساء من أشد القطاعات حرماناً في كل مجتمع لأغراض الاستنساخ مما يقود إلى شكل جديد من أشكال التمييز. ولذا فوفده يؤيد ألا تستخدم تقنيات الاستنساخ إلا التي تتحاشى تدمير الأجنة البشرية، وهي التقنيات المصممة لإنتاج جزيئات الحامض النووي DNA وأعضائه ونبتاته وأنسجته وخلاياه من غير الأجنة البشرية.

٦١ - **السيد بليس** (أستراليا): قال إن وفده يواصل تأييده لإعداد اتفاقية تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر. والمبدأ

الذي يهتدي به هو النهج التشريعي الأسترالي، الوارد في قانون حظر استنساخ البشر لعام ٢٠٠٢. فالقانون يحظر في أستراليا إنشاء جنين بشري مستنسخ؛ وبعبارة أخري فهو يحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر وسائر أشكال استنساخ البشر. ومع ذلك فالقانون معرض لإعادة نظر مستقلة تبدأ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ سوف تشمل زيادة مراعاة استنساخ البشر لغير أغراض التكاثر.

٦٢ - وأضاف أن حكومته تؤيد التعجيل بوضع اتفاقية تؤسس لحظر دولي على استنساخ البشر لأغراض التكاثر. ويساورها القلق لأن المحاولات الرامية إلى وضع اتفاقية تحظر جميع أشكال استنساخ البشر مرة واحدة قد تؤخر بالفعل الحظر على استنساخ البشر لأغراض التكاثر. ولذا فوفده يؤيد مقترحات وضع اتفاقية تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر في أقرب وقت ممكن بينما تترك بعض المرونة فيما يتعلق بالأشكال الأخرى من استنساخ البشر. ومشروع القرار A/C.6/58/L.8 يحقق ذلك الهدف. وبينما يفضل وفده توافق آراء دولي على القضية إذا طرحت للتصويت فإنه يفضل اقتراح الوفد البلجيكي. ومع ذلك فوفده يحث جميع الدول على مواصلة العمل معاً من أجل إيجاد حل مقبول على نحو متبادل.

٦٣ - **السيد كانو** (سيراليون): قال إن تأييد وفده لمشروع القرار A/C.6/58/L.2 تأييد مطلق. فاستنساخ البشر لأغراض التكاثر غير متساوق إطلاقاً مع الآراء الأخلاقية والمعنوية للشعب في بلده. وقد جرت مناقشة عامة للقضية وكان الموقف الذي اتخذ هو المعرب عنه في مشروع القرار. واحترام حكومته لكرامة الإنسان احترام لايتزعزع. وهناك إمكانية لأن تتحول عملية استنساخ البشر إلى تجارة؛ وإذا حدث هذا فبطبيعة الحال ستكون المرأة في البلدان النامية هي المعرضة للاستغلال التجاري. وهذا الحط لقدر المرأة لا يمكن التسامح فيه. ووفده يصوت لصالح مشروع القرار A/C.6/58/L.2 إذا لم يمكن التوصل إلى توافق في الآراء.

٦٤ - وقال إنه قد ذُكر أن حياة الإنسان مقدسة، فوفده يعتقد راسخاً أن تدمير الأجنة البشرية لا يمكن السكوت عليه ومواءمته مع ذلك الاعتقاد. وتوافق جميع الدول على أن استنساخ البشر خطأ. فلاتوجد ضمانات إذا تساهل المجتمع الدولي في أي شكل من أشكال استنساخ البشر من أن يلجأ بعض العلميين الطامعين إلى استخدام التقنيات العلاجية لاستنساخ البشر. أما القول بأنه ينبغي السماح باستنساخ البشر حماية للأرواح فإنه لذلك قول غير مستدام. وقد تأكد أن الاستنساخ لأغراض العلاج لا ينطوي على تدمير للحياة الإنسانية؛ ومع ذلك فالاستنساخ لأغراض العلاج يحتاج إلى خلية ولابد في سبيل الحصول على خلية أن يدمر جنين، مما يعني إتلاف حياة بشرية. وأما القول بأن الموقف الأخلاقي والديني الذي يؤمن به وفده هو نتيجة ضغوط سياسية فهو قول فاسد. فالاعتبارات الثقافية والدينية في بلده وفي بلدان كثيرة أخرى تقضي بأن جميع أشكال استنساخ البشر ينبغي أن تحظر.

٦٥ - وقد قال البعض إن الممارسة المعتادة في اللجنة هي اعتماد القرارات بتوافق الآراء؛ ومع ذلك فهذه مجرد ممارسة. ويعلم وفده أيضاً عن حالات تم التوصل فيها إلى قرارات عن طريق التصويت. غير أن وفده يؤيد الجهد الأخير الذي بذله الرئيس لتيسير التوصل إلى توافق في الآراء.

٦٦ - **الأسقف ميغليوري** (المراقب عن الكرسي الرسولي): أعاد تأكيد اعتقاد وفده بأن وضع اتفاقية شاملة بشأن استنساخ البشر هو الحل الوحيد الذي يمكن أن يتصدى لجميع القضايا المعلقة ويستجيب للتحديات في القرن الحادي والعشرين المتعلقة بالموضوع. أما الأوضاع التي تشكل أخطاراً جمة على كرامة الإنسان فلا يمكن التصدي لها بفعالية إلا باتفاقات دولية تكون شاملة وليست جزئية. وإذا كانت الاتفاقية الجزئية يمكن أن تعالج مؤقتاً بعض القضايا المتصلة باستنساخ البشر، فهي يمكن لاحقاً أن تولد مشاكل أكبر تكون أصعب كثيراً في حلها. وأكثر الحلول الدائمة ينبغي لذلك أن يكون صكاً قانونياً شاملاً لكل شئ. فمن شأن صك من هذا القبيل أن يوفر إطاراً قانونياً ملزماً يمكن أن تسترشد به الدول في صياغة تشريعات محلية مناسبة بشأن استنساخ البشر. ويلاحظ وفده مع الارتياح أن عدد مقدمي مشروع القرار A/C.6/58/L.2 قد ارتفع على مدى الأسبوعين الماضيين.

٦٧ - وأضاف قائلاً أن عدداً من الوفود ذكر أن القضية المطروحة قضية "معقدة". كذلك تقدمت مطالبات بتجنب الانقسام والكف عن فرض رأي معين والسعي إلى توافق في الآراء على البند فالوقت يسبقنا. كما أن اللجنة ذُكرت بأنها في المسائل المتعلقة ببحوث الاستنساخ يجب أن تكون حساسة إزاء تنوع نظم المعتقدات، والآفاق الدينية والثقافات والظروف الشخصية.

٦٨ - وإذا كان العلم يمكن أن يكون معقداً فإن القضية بسيطة وواضحة فقضية استنساخ البشر تشتمل على بداية حياة الإنسان. وهي ليست قضية محلية ولا هي قضية وطنية ولا هي قضية إقليمية، ولكنها قضية عالمية فإذا كان استنساخ البشر لأغراض التكاثر يتعارض وقانون الطبيعة- وهذا مبدأ يبدو أن جميع الوفود تتفق عليه- فإن استنساخ الأجنة البشرية من أجل البحوث ينتهكها أيضاً. فالجنين المستنسخ غير المزمع زراعته في رحم المرأة والذي أنشئ لغرض وحيد هو استخراج خلايا جذعية ومواد أخرى محكوم عليه بالتدمير.

٦٩ - وقد يجادل البعض بأنه إذا كان من الضروري التصرف بسرعة لحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر فلابد من بعض الوقت لدراسة جميع جوانب بحوث الاستنساخ- وهو إجراء يدمر عمداً الحياة البشرية. وقال إنه يستغرب عدد الأرواح التي تزهق في تلك العملية. فلما كانت العملية غير ضرورية وتتطلب أكثر من جنين واحد لكل مريض فإن مئات الملايين من الأجنة البشرية المستنسخة تكون مطلوبة لمعالجة مرض واحد، كالسكري في أي بلد متقدم.

٧٠ - وقال أخيراً إن وفده يذكر اللجنة بأن من المهام الأساسية للأمم المتحدة المحافظة على حقوق جميع البشر. فإذا كانت الأمم المتحدة تحظر استنساخ البشر لأغراض التكاثر دون الحظر على الاستنساخ للبحوث فإنها تكون لأول مرة قد اشتركت في إباحة شئ غير عادي: هو إنشاء بشر لغرض معلن هو تدميره. فإذا كان لحقوق الإنسان أي معنى فإنه لن يكون لأي أحد بالتحديد الحق في فعل ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠